منظمة العفو الدولية

1 سبتمبر/أيلول 2015

رقم الوثيقة: MDE 31/2357/2015

لا بد "لمجلس حقوق الإنسان" التابع للأمم المتحدة أن يتصدى للانتهاكات التي يتعرض لها المدنيون في صراع اليمن

بيان كتابي مُوَجَّه إلى الدورة الثلاثين "لمجلس حقوق الإنسان" التابع للأمم المتحدة
(14 سبتمبر/أيلول-2 أكتوبر/تشرين الأول 2015)

خلفية

جمعت منظمة العفو الدولية، من خلال بحوث ميدانية أجرتها في اليمن في مايو/أيار، ويونيو/حزيران، ويوليو/تموز 2015، أدلة على أن جميع أطراف الصراع هناك ارتكبت انتهاكات للقانون الإنساني الدولي. وزار مندوبو المنظمة مواقع عشرات الغارات الجوية والهجمات البرية في تعز، وصنعاء، وعدن، وصعدة وتقصوا ظروف هذه الهجمات ونتائجها. وخلصت المنظمة، بعد دراسة ما يزيد على60 حادثاً، إلى مسؤولية التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية[1]، وجماعة الحوثيين المسلحة وحلفائها، والجماعات المسلحة المناهضة للحوثيين وحلفائها عن قتل وجرح مئات المدنيين غير الضالعين في الصراع، ومن بينهم كثير من الأطفال والنساء، في هجمات برية وجوية غير متناسبة وتتسم بعدم التمييز وتمثل جرائم حرب[2].

[1] الدول الأخرى المشاركة في التحالف هي: البحرين، ومصر، والأردن، والكويت، والمغرب، وقطر، والسودان، والإمارات العربية المتحدة. وأتاحت الصومال للتحالف استخدام مجالها الجوي، ومياهها الإقليمية، وقواعدها العسكرية، ووعدت السنغال بالمشاركة بقوات، وتقدم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة للتحالف معلومات المخابرات ودعماً في مجال النقل والإمداد.

[2] انظر: https://www.amnesty.org/en/latest/news/2015/08/yemen-bloody-trail-of-civilian-death-and-destruction-paved-with-evidence-of-war-crimes/

وأدى الصراع في اليمن، حتى 18 أغسطس/آب، إلى وفاة ما لا يقل عن 1950 مدنياً، حسبما أفاد مكتب "مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان"[3].

التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية

أدت آلاف الغارات الجوية التي شنتها قوات التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية بدءاً من 25 مارس/آذار 2015 إلى مقتل مئات المدنيين في شتى أنحاء اليمن. وتقصت منظمة العفو الدولية ما يربو على 30 غارة جوية في أنحاء مختلفة من البلاد. وقد استهدفت كثير من هذه الهجمات أهدافاً عسكرية ودمرتها، لكن بعض الهجمات الأخرى كانت في كثير من الأحيان غير متناسبة أو أدت بطريقة عشوائية إلى مقتل وإصابة مدنيين وتدمير الممتلكات والبنية الأساسية المدنية. وفي بعض الحالات، استهدفت الغارات الجوية المدنيين أو الأعيان المدنية بشكل مباشر فيما يبدو. ويثير نمط الهجمات وعدم إجراء تحقيقات في مثل هذه الحوادث حتى الآن بواعث قلق خطيرة بخصوص عدم الاكتراث، على ما يبدو، بحياة المدنيين والمبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي سواء من جانب من يخططون لهذه الهجمات وينفذونها أو من جانب الحكومة اليمنية في المنفى التي تعمل قوات التحالف بطلب منها.

وأدت غارات جوية متعددة شنتها قوات التحالف على مجمع سكني يقطنه عمال المحطة الحرارية في المخا وأسرهم في مدينة المخا الساحلية الواقعة في جنوب غرب البلاد، قرابة الساعة العاشرة ليلاً يوم 24 يوليو/تموز، إلى مقتل ما لا يقل عن 63 مدنياً وإصابة 50 غيرهم[4] كذلك قتلت قوات التحالف عشرة من أفراد عائلة فارع، من بينهم أربعة أطفال وخمس نساء، وأصابت عشرة أشخاص آخرين، عندما قصفت في نحو الساعة الواحدة بعد الظهر يوم 9 يوليو/تموز مدرسة مصعب بن عمر التي أوت إليها بعض الأسر النازحة بسبب الصراع في قرية طهرور الواقعة في محافظة لحج، شمال عدن. وفي 3 يونيو/حزيران، أدت غارات جوية للتحالف على قرية صبر الواقعة قرب صعدة إلى مقتل 55 شخصاً على الأقل وإصابة تسعة آخرين. ودُمِّرَ نصف القرية تماماً. وأبلغ أهل القرية الذين نجوا من الهجمات منظمة العفو الدولية بأنهم استمروا في الحفر أياماً بحثاً عن جثث الضحايا بين الأنقاض.

الجماعات المسلحة – المقاتلون من الحوثيين والمناهضين لهم

تعرض السكان المدنيون للقتل، والإصابة، وتربص الخطر بهم، على أيدي الجماعات المسلحة من الحوثيين والموالين لصالح من ناحية، و"لجان المقاومة الشعبية" المناهضة للحوثيين من الناحية الأخرى، أثناء القتال البري بين الجانبين للسيطرة على مدينتي عدن وتعز. وقُتِلَ ما لا يقل عن 68 مدنياً وجُرِحَ 99 آخرون، أغلبهم أطفال ونساء، في 30 هجوماً تقصتها منظمة العفو الدولية.

---

[3] https://www.amnesty.org/en/latest/news/2015/07/yemen-airstrike-analysis-shows-saudi-arabia-killed-scores-of-civilians/

http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=16329&LangID=E

[4] للاستزادة من التفاصيل بخصوص هذا الهجوم وغيره من الهجمات التي وثقتها منظمة العفو الدولية انظر:
https://www.amnesty.org/en/documents/mde31/2291/2015/en/

وتقاعس الجانبان بصورة معتادة عن التمييز بين المقاتلين والسكان المدنيين في هجماتهما، وفي كثير من الأحيان وُجِّهَت تلك الهجمات، فيما يبدو، إلى الأحياء السكنية بسبب وقوعها فعلياً تحت سيطرة الجانب الأخر أو لأن مقاتليه يرابطون فيها أو يعملون انطلاقاً منها، وليس إلى أهداف عسكرية محددة. واستخدم مقاتلو الجانبين أسلحة تفتقر إلى التوجيه الدقيق مثل المدفعية الصاروخية من نوع غراد ومدافع الهاون التي لا يمكن تصويبها بدقة على أهداف محددة ويمكن أن تقتل الناس وتبتر أعضاءهم على بعد عشرات الأمتار من موقع سقوط قذائفها. وتنتهك مثل هذه الهجمات أحكاماً أساسية للقانون الإنساني الدولي، حيث أنها لا تميز بين الأهداف العسكرية والأعيان المدنية.[5] وشاهد مندوبو منظمة العفو الدولية مقاتلين من الجانبين يعملون في وسط أحياء سكنية مكتظة بالسكان في عدن وتعز والقرى المحيطة بهما، بما في ذلك المدارس والمستشفيات ومحيطها. وأبلغ السكان المنظمة بحالات شن فيها المقاتلون هجمات من أحيائهم برغم وجود مدنيين على مقربة منهم، معرضين السكان بذلك لخطر الهجمات الانتقامية من الجانب الآخر.

وفي تعز قُتِلَ سبعة مدنيين، من بينهم صبيان عمراهما خمسة أعوام و13 عاماً، وأُصيب 11 شخصاً عندما سقطت ثلاثٌ من قذائف الدبابات أمام منزل في قرية ديرة القُردين بعد ظهر يوم 16 مايو/أيار. وقُتِلَ طفلان، عمرهما سبعة أعوام و12 عاماً، وجُرِحَ طفلان آخران وامرأة بقذيفة هاون أصابت زقاقاً بين المنازل كان الأطفال يلعبون فيه بعد ظهر 15 مايو/أيار.

وفي عدن أدى وابل من الصواريخ التي أطلقتها الجماعات الحوثية المسلحة بلا تمييز على منطقة بلوك 4 و5 الكثيفة السكان في حي المنصورة في الفترة بين منتصف الليل والسادسة صباحاً يوم 1 يوليو/تموز إلى مقتل 13 شخصاً وإصابة 56 غيرهم. ولاقى مقاتل واحد على الأقل حتفه في الهجمات عندما سقط أحد الصواريخ قرب حاجز تفتيش للجماعات المسلحة المناهضة للحوثيين، لكن أغلب الضحايا كانوا مدنيين غير ضالعين في الصراع.

تدهور الوضع الإنساني

أدى الصراع إلى تدهور الوضع الإنساني المتأزم بالفعل بسبب الفقر، والافتقار إلى رشاد الحكم، وعدم الاستقرار على مدى سنوات، كما عوق بشدة توفير الخدمات الضرورية في المدن والمناطق الريفية على السواء. ويحتاج 80 في المائة من اليمنيين حالياً إلى شكل أو آخر من أشكال المساعدة الإنسانية، الأمر الذي دفع وكالات الأمم المتحدة إلى إعلان استجابة طارئة من الدرجة الثالثة (أشد الدرجات) للوضع في اليمن في 1 يوليو/تموز 2015.[6]

وكان لاستهداف منشآت البنية الأساسية للنقل والإمداد، مثل المطارات، والموانئ، والجسور، والطرق الرئيسية، من جانب جميع أطراف الصراع، نتائج بعيدة الأثر. فقد لحقت ببعضها أضرار أو دُمِّرَت نتيجة للغارات الجوية التي تشنها قوات التحالف

---

[5] ولاسيما مبدأ التمييز. انظر مثلا: https://www.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v2_rul_rule1

[6] http://www.unocha.org/top-stories/all-stories/yemen-highest-emergency-response-level-declared-six-months
https://docs.unocha.org/sites/dms/Documents/UNSC-%20Yemen%20-%2028%20July%2015%20-%20USG%20O%27Brien%20as%20delivered.pdf

والقصف من جانب الجماعات المسلحة وأُغلِقَ بعضها الآخر أو فرضت الأطراف المختلفة قيوداً على استخدامه. وزادت الأضرار التي أُلحِقَت بالجسور بين تعز وعدن وبين صعدة والعاصمة من تعويق حركة المدنيين، والمواد الغذائية، والسلع المدنية الضرورية، والإمدادات الطبية، بينما لم تعطل حركة المقاتلين بأي درجة تُذكَر.

وعطلت الأضرار التي لحقت بمحطات الكهرباء وشبكاتها الخدمات الحيوية مثل إمدادات المياه والرعاية الصحية، الأمر الذي أثر على كل منحى من مناحي حياة السكان المدنيين.

وسَبَّبَ الصراع أزمة صحية حادة، إذ عطل خدمات الرعاية الصحية الضرورية الأساسية والثانوية. وأُغلِقَ ما لا يقل عن 160 منشأة للرعاية الصحية في شتى أنحاء البلاد.[7] وسَبَّبَ القتال البري، وغارات التحالف الجوية، وحصار يفرضه التحالف ضغوطاً هائلة على طاقة المستشفيات وما تبقى لها من إمدادات. وأبلغ بعض المرضى في المستشفيات وخارجها منظمة العفو الدولية بأنهم لم يتمكنوا من العثور على الإمدادات الطبية التي يحتاجونها أو لم يقدروا على تحمل كلفتها.

وتواترت هجمات مقاتلي الجانبين على العاملين الطبيين والمنشآت الطبية. وأبلغ عدة أطباء المنظمة بأنهم كانوا ضحايا لهجمات وحالات تهديد بالسلاح على أيدي المقاتلين المناهضين للحوثيين في عدن، حيث أجبرت الهجمات على منشآت اللجنة الدولية للصليب الأحمر العاملين على الانتقال إلى أماكن أخرى.[8] وشاهدت المنظمة مواقع للجماعات المسلحة، من بينها مواقع للمدافع الآلية المضادة للطائرات، في عدة مستشفيات في عدن وتعز. وفي عدن شوهد المقاتلون المناهضون للحوثيين يطلقون نيران البنادق الآلية داخل مجمع مستشفى الصداقة ويطلقون قذائف الهاون من موقع مجاور للمستشفى، وهو أمر يعرض المرضى والعاملين الطبيين لخطر الهجمات الانتقامية.[9] ودفع مثل هذا السلوك من جانب المقاتلين وعدم اكتراثهم التام بحماية المدنيين مستشفيات مثل مستشفى الجمهورية في عدن إلى تعليق عملياتها في أواخر إبريل/نيسان.[10]

وتحث منظمة العفو الدولية "مجلس حقوق الإنسان"، ودوله الأعضاء، والدول التي تتمتع بوضع المراقب فيه على:

- دعوة جميع أطراف الصراع إلى:

- الالتزام التام بأحكام القانون الإنساني الدولي المتعلقة بالتخطيط لأي عمليات عسكرية وفي تنفيذ تلك العمليات عن طريق ضمان عدم استهداف المدنيين والأعيان المدنية، وعدم تنفيذ أي هجمات لا تميز بين المدنيين والمقاتلين أو قد تسبب أضراراً للمدنيين لا تتناسب مع الميزة العسكرية المتوقعة منها؛

---

[7] https://www.humanitarianresponse.info/en/system/files/documents/files/yemen_hrp_revised_2015.pdf

[8] https://www.icrc.org/en/document/yemen-icrc-office-aden-attacked

[9] الحادث الذي شاهدته منظمة العفو الدولية وقع في 12 و13 و14 يوليو/تموز.

[10] http://www.theguardian.com/world/2015/may/01/yemen-people-suffer-lack-food-power-medical-aid-battles-rage-on

- السماح للمنظمات التي تقدم المساعدات الإنسانية بالوصول إلى كل الأماكن التي تحتاج إلى الوصول إليها دون معوقات؛

- إنشاء لجنة دولية لتقصي الحقائق للتحقيق في مزاعم وقوع انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان على أيدي جميع أطراف الصراع منذ بداية النزاع في سبتمبر/أيلول 2014؛

- إصدار تكليف بتقديم تقارير دورية إلى المجلس بخصوص وضع حقوق الإنسان في اليمن وإجراء حوارات تفاعلية بشأنها؛

- حث جميع البلدان التي تزود أياً من أطراف الصراع بالسلاح على وقف نقل الأسلحة إلى أي طرف من أطراف الصراع إذا كان من المحتمل أن تُستَخدَم الأسلحة في ارتكاب أو تسهيل ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي؛

- ضمان تقديم التعويض الكامل على وجه السرعة لضحايا وأسر ضحايا الهجمات غير المشروعة التي أدت إلى خسائر في الأرواح أو خسائر مادية.